العميد ركن / علي ناصر لخشع رئيس مصلحة السجون يؤكد / لـ (14 أكتوبر):

رعاية واهتمام الدولة للموقوفين قضائياً في سجون المحافظات

أكد الاخ / العقيد ركن علي ناصر لخشع رئيس مصلحة السجون على الرعاية والاهتمام الكامل الذي توليه الدولة ممثلة بقيادة وزارة الداخلية لجميع سجون محافظات الجمهورية وأوضح عن المهام المناطة بمصلحة السجون والذي حددها القرار الجمهوري لفخامة الاخ رئيس الجمهورية والمستند إلى القرار الجمهوري رقم ٤٨ لعام ٩١م وكذا بالقرار ١٦٩ لوزارة الداخليه والخاصه في اللائحه التنظيمية.

صنعاء/ عيدروس نورجي

■ ٢١طبيباً و٤٤ممرضاً وفنياً و١٣١مدرساً و١٢باحثاً اجتماعياً و٢٥واعظاً

■ معامل وورش وعيادات في سجون المحافظات

وقال العقيد ركن / علي ناصر لخشع أنه وفقاً لذلك تمكن مسؤليتنا القانونيه في الحفاظ على أمن وسلامة ورعاية وتأهيل كافة الموقوفين في سجون المحافظات المركزيه والذي صدرت أحكام قضائيه بحقهم من قبل المحاكم المختصه ...

وعن توضيحه للاهتمام والرعايه الذي تولتها الدوله...

أكد العقيد ركن / علي ناصر لخشع رئيس مصلحة السجون لصحيفة ١٤أكتوبر على أنها كثيره ومتعدده أنطلاقاً من مسؤلية الدوله على جميع مواطنيها ورعاياها وفقاً لما نص عليه الدستور حيث يوجد لدى السجون المركزيه والمحافظات والتي تهدف لتوفير فرص العمل بعد خروجهم من السجن وأشار بهذا الصدد بوجود١١ معمل خياطه و٩ورش نجاره و١معاملاً واحداً للسلك و٤معامل حياكه و٤معاملاً خياطه للنساء تعمل هذه المعامل لتدريبهم وتأهيلهم كما توجد مكتبات تتوفر فيها الكتب والمجلات والصحف اليوميه وهناك أجهزة تلفزيون متوفره في جميع العنابر.

نثق بموافقة معالي أ. رئيس جامعة عدن للدراسه الجامعيه للموقوفين قضائياً

السجون المركزيه بالمحافظات عيادات صحيه تقدم مختلف الخدمات الصحيه بما في ذلك صرف العلاجات الصحيه المجانيه من خلال ٢١طبيباً و٤٤ممرضاً وفنياً و١٣١مدرس لتعليم الموقوفين بمدارس مدرباً هذه السجون لمختلف المراحل التعليميه وفقاً للمنهج الدراسي لوزارة التربيه والتعليم وهناك قرار الزامي يشمل الاميين الموقوفين لتحرير أميتهم قبل أنهاء فترة عقوبتهم القضائيه كما يوجد ٢٥واعظاً يقدم المحاظرات والتوعيه لتعاليم الشريعه الاسلاميه وكيف يمكن لهم احترامهم للقوانين بعد خروجهم من السجن ليصبحوا مواطنين صالحين كما يوجد ١٢باحثاً أجتماعياً متخصصاً .

إهتمام وزير الداخليه للتعليم المهني في السجون

وعن التأمين والتعليم المهني أكد العقيد ركن / علي ناصر لخشع رئيس مصلحة السجون عن الاهتمام والدعم الذي يوليه معالي د. رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخليه عن الأهميه لتأهيل وتدريب الموقوفين قضائياً يعملون في المعامل والورش المختلفه وكذا توفير الأجهزة والمعدات اللازمه لتدريبهم وتأهيلهم وأكد على أن العام القادم سيشهد مشاريع حديثه لعدداً من السجون بالمحافظات والذي سيتم افتتاحها أو وضع حجر الأساس لها وذلك تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح بجعلها اصلاحية تسهم لاصلاح من خرج عن القانون.

وعن توفير الأجهزة والمعدات اللازمه لتدريبهم وتأهيلهم وأكد على أن العام القادم سيشهد مشاريع حديثه لعدداً من السجون بالمحافظات والذي سيتم افتتاحها أو وضع حجر الأساس لها وذلك تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح بجعلها اصلاحية تسهم لاصلاح من خرج عن القانون.

وعن توفير الأجهزة والمعدات اللازمه لتدريبهم وتأهيلهم وأكد على أن العام القادم سيشهد مشاريع حديثه لعدداً من السجون بالمحافظات والذي سيتم افتتاحها أو وضع حجر الأساس لها وذلك تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح بجعلها اصلاحية تسهم لاصلاح من خرج عن القانون.

وعن توفير الأجهزة والمعدات اللازمه لتدريبهم وتأهيلهم وأكد على أن العام القادم سيشهد مشاريع حديثه لعدداً من السجون بالمحافظات والذي سيتم افتتاحها أو وضع حجر الأساس لها وذلك تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس/ علي عبدالله صالح بجعلها اصلاحية تسهم لاصلاح من خرج عن القانون.

منطقة الممدارة.. تاريخ وتراث.. وواقع بحاجة إلى مزيد من التطوير

منطقة الممدارة إحدى المناطق الواقعة شرقاً لمديرية الشيخ عثمان اشتهرت قديماً بصناعة (المدر) الفخار واقترن اسمها بهذه الصناعة التراثية التي كانت تغطي احتياجات سكان مدينة عدن والمدن المجاورة لها وتصدر منتجات إلى دول الخليج والصومال من الفخار من الموافي (التنور) والقلل والأكواز والأزيار لحفظ المياه قبل ظهور الصناعات النحاسية ودخول الطاقة الكهربائية وغيرها من الوسائل التقنية التي شهدها العالم مع ظهور النهضة الصناعية في أوروبا وانتشارها في العالم.

استطلاع/ صالح عكبور

ضرورة بناء مؤسسي لتكوين مديرية في المنطقة كونها أكثر اتساعاً ونمواً سكانياً

هذه المنطقة كان البداية منزلاً ثم سبعة منازل وفي الستينات شهدت أول توسع سكاني بعد أن أرادت السلطات البريطانية لتوسيع منطقة المطار وبعد نشوب حريق فيها تم نقل السكان إلى الممدارة.. وبعد الاستقلال اعتمدت مشاريع سكنية أخرى وبعد عام ١٩٩٠م شهدت مشاريع ما يسمى بالجيش وتوزيع أراضٍ فيها الأمر الذي أدى إلى زيادة النمو السكاني والعمراني فيها.

أوسع بالجوانب الخدماتية مثل الخدمات الصحية من خلال إنشاء وحدات صحية تغطي احتياجات ومتطلبات المنطقة وكذا افتقارها إلى مشاريع طرقات رئيسية وفرعية لربط المنطقة بوحداتها وكذا ربطها بقية أجزاء المحافظة إلى جانب الإنارة وإنشاء المدارس.

الصحيفة التقت بالأخ/ عمر صالح السقاف عاقل حارة ٢٢ مايو بالممدارة الذي تحدث لنا قائلاً :

تقسيم المنطقة

تنقسم المنطقة إلى ٨ حارات تضم ما يقرب من ٥٥ ألف نسمة باستثناء المشاريع الجديدة والجمعيات السكنية.. المنطقة واسعة وهي بحاجة إلى جهد كبير واعتماد العديد من المشاريع الأساسية منها سفلتة الشوارع واستغلال المساحات الفارغة لصالح المنطقة وابنائها لبناء مشاريع خدمية كونها تفتقر إلى خدمات عديدة حيث أنها بحاجة إلى مدارس فالمدرسة التي بنيت لا تلبي حاجة المنطقة التي تشهد توسعاً ونمواً متزايداً بالإضافة إلى خدمات الرعاية الصحية حيث تم بناء مجمع صحي واحد وبناء مركز بريد كانت ثمرة متابعة ومجهود من المواطنين الخيرين من أبناء المنطقة. ونحن بصدد استغلال المساحة الموجودة أمام مركز البريد الجديد الذي تم افتتاحه مؤخراً واستغلالها لصالح انشاء مجمع صحي يخدم أبناء المنطقة لأن مجمعاً صحياً واحداً لا يكفي ونحن نطالب أيضاً بالعمل على تنفيذ توجيهات سابقة بإلغاء العقود المصروفة بالمساحة وفقاً لتوجيهات المجلس المحلي بالمحافظة مع المطالبة بتعويض أصحاب العقود وضرورة تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بتمليك المساكن في المناطق الشعبية وعدم التأخير كون الموضوع قد تأخر كثيراً.

الصرف الصحي

أيضاً مشكلة الصرف الصحي نحن نطالب أيضاً بإصلاح شبكة المجاري لحارة وحدة عنتر وتوصيل الإنارة إلى كافة الحارات أسوة ببقية مناطق المحافظة حتى أننا قد طالبنا بضرورة اعتبار منطقة الممدارة مديرية نظراً لاتساعها من حيث المساحة والسكان وضرورة وجود بناء مؤسسي وانشاء وحدة إدارية حتى تستوعب كافة مشاكل واحتياجات المواطنين بما فيها شريحة الشباب والاهتمام بهم.

العلاقة مع الأجهزة

علاقتنا مع الأجهزة وخاصة الجهاز الأمني علاقة طيبة وتعاون ومنطقتنا والحمد لله لا توجد فيها مشاكل.. كما يوجد هناك تعاون مع أئمة المساجد وعاقل حارة كود العثماني وتجميع مبالغ لمسح الطريق وربط الحارتين وتم إنجاز ذلك :

المواطن محمد صالح عبدالله يقول :

أولاد يتعرضون لحوادث

نحن بحاجة إلى مدرسة لأن كثير من أولادنا تعرضوا لحوادث سير على الخط الفاصل بين المنطقة ومنطقة الشيخ عثمان أيضاً نحن بحاجة إلى مستوصف صحي تتوفر فيه تخصصات بحيث يوفر خدمات صحية للطف والأم.. لأن هناك مجمعاً صحياً بعيداً عن الحي..

المنطقة تفتقر إلى مشاريع الطرقات والإنارة وأعمال النظافة بسبب عدم وجود شوارع مسفلتة.. أيضاً عدم وجود سوق للخضار والفواكه والأسماك بشكل راق وحضاري.. هناك تجاوزات في صرف مخططات سكنية على شارع رئيسي في المنطقة رغم أن هناك توجيهات بتوقيف العمل في البناء لصالح مخطط الطريق.

المواطن صالح محمد محسن يقول:

تسرب المياه

هناك أنبوب سعة ١٢ انش فيه ليكان منذ شهر تتسرب فيه المياه الأمر الذي أدى إلى تكوين مستنقع يكثر فيه البعوض ويرقات البعوض وقد تم إبلاغ إدارة المياه بالمحافظة ولكن دون فائدة.. كما أن المنطقة بحاجة إلى تقوية الأعمال الكهربائية وبناء محول في المنطقة لتعزيز الطاقة في شارع الطاحون في وحدة عنتر براميل القمامة لا توجد بشكل كاف الأمر الذي يؤدي إلى تكدس القمامة وانتشار الأمراض.

برغم ذلك فالمنطقة شهدت خدمات لا يستهان بها فالاتصالات دخلت إلى كل بيت وهناك المجمع الصحي ومركز الشرطة والمدرسة وعيادات صحية خاصة والصيدليات وطريق وحيد قصير.. إلا أن منطقة الممدارة هي اليوم بحاجة إلى لفتة من أصحاب الشأن لاستكمال شبكة الخدمات فيها ليتواصل تراثها القديم مع حاضرها الجديد.

في لقاء عدد من المواطنين للصحيفة :

● المنطقة واسعة وبحاجة إلى جهد كبير واعتماد المشاريع الأساسية
● ضرورة تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بتمليك المساكن في المناطق الشعبية وعدم التأخير كون الموضوع تأخر كثيراً
● إصلاح شبكة المجاري لحارة عنتر وتوصيل الإنارة والطرقات لكافة المنطقة

عالم متغير

محمد عبد الجليل

من يرصد وقائع وأحداث العالم بدقة وعمق وبتأمل كبير في تفاصيلها وخطوطها العريضة لا يجد صعوبة كبيرة في استخلاص واستنتاج مغزى ومعنى هذه الأحداث والوقائع في دوافعها وخلفياتها وأبعادها، وهي بمجملها تجسد نوازع الاستبعاد والاستبداد والاستغلال والاحتكار، وبالتالي نزعات الاستعلاء والسيطرة والهيمنة والطغيان على مقدرات وحقوق الغالبية العظمى من شعوب الأرض من قبل حفنة من اللصوص ومصاصي عروق ودماء وأعمار الناس.

وهي حالة نشأت مع ظهور الدولة القمعية في مرحلة الإقطاع الاقتصادي والسياسي، ومن ثم الرأسمالي المتوحش الذي لازال سائداً في عالمنا المعاصر، مهما اختلفت الإدعاءات والتبريرات الوهمية وفي تزييف وعي الناس وتوجهاتهم الحياتية ينعكس هذا الأمر في واقع العلاقات بين الدول صغيرها وكبيرها، وفي المؤسسات الصغيرة والكبيرة، ولن يتغير هذا العالم ويصبح عادلاً إلا بتغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة بجعلها أنظمة اجتماعية أكثر عدلاً ومساواة.

ولن يتأتى ذلك إلا بإحداث ثورة عامة وشاملة في وعي الأجيال تضع حداً نهائياً لمآسي البشرية المتكررة عبر عقود قرون من زمن مضى، لتستعيد الشعوب حريتها وكرامتها وسيادتها على مقدراتها، وتضع حداً للحروب المدمرة ونهب ثروات الشعوب، وهذا وحده ما يستحق التضحية مرة واحدة وإلى الأبد، وبدون ذلك ستبقى الأماني والطموحات والأحلام كلها مؤجلة ومرحلة من جيل لآخر، وستظل الأفكار عقيمة إن لم ننتج فعلاً تعبيرياً حقيقياً في واقع عالمنا المعاصر، وسيظل الجميع يدور في دوامة الأوهام التي تسومها أجهزة الإعلام والصحافة بصورة يومية وبشكل مموج وباهت.

إن ما يعيق هذه التحولات المطلوبة والملحة هو السلوك الانتهازي والعمقي الرخيص والوصولية والمزايدة عند بعض الفئات والشرائح الاجتماعية، وكذا بعض مظاهر البلطجة السياسية التي تطفو على السطح من وقت لآخر، والسلبية الاجتماعية عند بعض الفئات المقهورة والواقعة قرب الجهل والمرض والفقر والبطالة والتشرد، وهذا أمر يستدعي التحرر من الخوف والجبن الموروث من العهود الماضية، والاستعداد من قبل كل الشعوب الحية في الدخول في مواجهة عالمية للفساد والظلم وعدم العدل، ليتحقق نظام عالمي جديد بديل للنظام القائم ليستعيد الإنسان إنسانيته وحقوقه وحريته.